الأمم المتحدة S/PV.6316

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣١٦**
الأربعاء ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد بربالیتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-36794 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن وفي أفريقيا

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جيبوتي، يطلب فيها دعوة رئيس جمهورية جيبوتي إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة رئيس جمهورية جيبوتي إلى الاشتراك في النظر في البند بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أطلب من موظف المراسم اصطحاب فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس: باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن استجابة لرسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جيبوتي.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي.

الرئيس غيله (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التهاني للبنان على عودته إلى الساحة العالمية ولتبوئه المكانة اللائقة به بين الدول بفخر وكرامة. لدى لبنان تراث ثقافي قديم وثري. وقد سقط البلد في أتون الصراع الداخلي في مرات كثيرة عبر تاريخه الطويل، ولكنه تمكن دائما من التغلب على الشدائد بكياسة ومن الخروج منها أكثر قوة واتحادا. وأثني على ما أظهره شعبكم، سيدي الرئيس، من شجاعة وإبداع وإصرار وأشيد بها.

وأود أن أشكركم وأعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لعرض آرائي بشأن الحالة في القرن الأفريقي. ولسوء الطالع، لا بد لي أن أقول إن الأحوال في ذلك الجزء من العالم ما زالت بدون تغيير على أفضل تقدير. وتثير بعض التوجهات الحالية، إلى جانب تطورات محتملة تبعث على القلق، احتمالات زيادة حدة الأزمات وحدوث انخفاض حاد في نوعية حياة الغالبية العظمى من السكان في القرن الأفريقي. ويعرض ذلك آفاق المنطقة في الأجل القصير لخطر كبير ويتطلب عملا فوريا ومستمرا من قبل المجتمع الدولي.

ولا يزال آخر بيان قدمته أمام المجلس، والذي أدليت به في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (انظر S/PV.6000)، صالحا اليوم، نظرا لاتسام الحالة بالشلل واستمرار المشاكل التي تواجه المنطقة آنذاك واليوم على السواء. غير أنه بفضل تحسن إدارة الاقتصاد الجزئي وتزايد ثقة المستثمرين الدوليين في القارة، فإن المستقبل يبدو واعدا. وعلى خلفية النمو الاقتصادي غير المسبوق، فإن الخسائر المتوقعة نتيجة الأزمة المالية العالمية المتفاقمة ستكون طفيفة. غير أنه على الرغم من عدم انهيار الاقتصاد العالمي بشكل كامل، والنظر إلى انتشار الأزمة واستمرارها وشدتها، فقد عانى سكان القرن الأفريقي، بل وأفريقيا بصفة عامة، من تردي نوعية حياتهم خلال العام الماضي.

وقد أسهمت عدة عوامل في ذلك التردي الذي تضررت منه البلدان الأشد فقرا. وتشمل هذه العوامل

الجفاف المزمن وأسعار الطعام والوقود التي لا تزال مرتفعة نسبيا والآثار الخطيرة على نحو متزايد لتغير المناخ، وركود، إن لم يكن تراجع، المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقل كثيرا عن المستويات الموعودة، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات من غير قطاع الوقود في أفريقيا.

ولا تزال الصراعات في صدارة الشدائد التي تواجه أفريقيا. وفي هذا الصدد، ومرة أخرى على خلفية الحروب الأهلية والإقليمية المستمرة والعنيفة التي دارت رحاها خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن البيان الذي أدليت به في عام ٢٠٠٨ ما زال وجيها بنفس القدر اليوم. ومنطقة القرن الأفريقي، التي ابتليت بالفعل بالمعاناة الإنسانية الهائلة والفقر المدقع والأسى، عانت أكثر مما ينبغي من المحن والمآسي والدمار والتشريد، وهي جميعا أمور لم تعد تطاق من الناحية الإنسانية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. وتستعد المنطقة لنتائج الاستفتاء الذي سيجري في السودان في يناير/كانون الثاني لتحديد مستقبل شعبه. وستحدد نتيجة الاستفتاء القرارات التي يتعين اتخاذها بشأن تقاسم الموارد وترسيم الحدود.

وسترهن آفاق منطقة القرن ككل إلى حد كبير بنتيجة الاستفتاء. إن التزام ومشاركة المجتمع الدولي شرط لا غنى عنه لضمان التوصل إلى نتيجة تحظى بتأييد جميع الأطراف، والبلد بأكمله. وفي نهاية المطاف، إن الأمر الأهم هو أن يعيش الناس حياة سلمية ومنتجة. وأود أن أؤكد أن لدى الجميع – وليس نحن في منطقة القرن الأفريقي فحسب، ولكن المجتمع الدولي كله – عمل يقوم به.

وفي منطقة القرن الأفريقي، ما زال يتحتم علينا معالجة تدهور الحالة والفوضى المتزايدة في الصومال حيث إنها تؤثر على البلدان المجاورة، وعلى بقية العالم، عن طريق القرصنة الدولية. ويتفق الجميع الآن على أنه على الرغم من كل جهود الإنفاذ، لا يمكن القضاء على القرصنة إلا من خلال معالجة أسبابها الجذرية، مثل انعدام الأمن والفقر المدقع وفشل الدولة على البر.

ونظرا للتدابير القاسية والتكتيكات التي اعتمدها العناصر المتطرفة، ما زالت الحكومة الاتحادية الانتقالية ترضخ تحت ضغوط كبيرة في سعيها لحكم البلد وإدارته. ولم تعمل الممارسات والأساليب القاسية التي اعتمدها المتطرفون إلا على نفور معظم الناس الذين دمرتهم المجاعة والحرب الأهلية على مدى العقدين الماضيين. وقد اضطروا باستمرار إلى الفرار من العنف، والعيش في الفقر المدقع والظروف المتردية في بلدهم، وعبور الحدود إلى البلدان المجاورة، مما يزيد من بؤس المخيمات المكتظة أصلا وحيث ينعدم الأمن والموارد.

وقام عدد من الحكومات، بما في ذلك حكومة بلدي، بتدريب وتجهيز القوات بهدف استعادة السيطرة تدريجيا على العاصمة الصومالية من المقاتلين المدعومين من تنظيم القاعدة. ومع ذلك، فإن العدد الحقيقي للقوات كان دائما قليلا ودون مستوى القوام اللازم لمقاومة الاعتداءات المستمرة، ناهيك عن احتوائها. ونظرا للروح المعنوية المنخفضة جدا للقوات بسبب سوء ظروف الخدمة وعدم دفع الرواتب، لم يقم معظم الأفراد بأداء واجباتهم كما هو متوقع. ولذلك يتطلب أن يسبق أي هجوم تشنه الحكومة لاجتثاث المتمردين من مقديشو سلسلة من الإجراءات التصحيحية الجدية في قطاع الأمن.

وكلما أسرعنا في تفهم أن الصومال يشهد حالة مأساوية تستحق تعاطفنا واهتمامنا الكامل والثابت، كان ذلك أفضل. وما برحنا نعطى بشكل روتيني على مر السنين إحصاءات مروعة عن محنة السكان المدنيين في الصومال. إن الهجمات العشوائية بقذائف الهاون، واستخدام المدنيين

كدروع بشرية، والملايين الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة في ضواحي المدينة، وقطع الرؤوس علنا، وبتر الأطراف، ورجم النساء حتى الموت وهلم جرا ليست سوى أمثلة قليلة على الفظائع الإنسانية التي تحدث يوميا في الصومال. سابقا، كان أمراء الحرب هم الذين يرتكبون هذه الجرائم البشعة، أما الآن فالمقاتلون والمتطرفون والانتهازيون والمتعصبون للدين هم من ينشط هذا العرض المأساوي.

وبطبيعة الحال، إن التطورات اليومية في الصومال لا تبشر بالخير بالنسبة لبقاء الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويبدو أن المجتمع الدولي لا يتعجل تغيير تفكيره من القيام بالعمل كالمعتاد إلى إجراء التصميم على إنقاذ شعب الصومال من الفوضى والدمار والموت البطيء. وإزاء هذه الخلفية من اليأس وفقدان الأمل والزوال الوشيك للحكومة الاتحادية الانتقالية، أعددت السيناريو التالي لينظر فيه المجتمع الدولي ويتخذ الإجراءات بشأن.

أولا، نحن نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الخلافات السياسية الداخلية التي تهدد وجود الحكومة الاتحادية الانتقالية في حد ذاتها. ويجب على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والحكومات والمنظمات الحسنة النية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يتدخلوا قبل خروج الأمور عن نطاق السيطرة. وذلك أمر حاسم ومُلح. ويجب ممارسة الضغوط الآن، بدون مزيد من التأخير، على العناصر الرئيسية التي تدعو للانقسام داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويجب توجيه التحذير لهم بعبارات لا لبس فيها مفادها أنهم لا يمكنهم الاستمرار في تقويض الحكومة.

ثانيا، يجب علينا أن نفهم أيضا أن سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية تتقلص بسرعة مع التقدم الذي يحرزه المتمردون في جميع أنحاء البلاد. وليس سرا أن الحكومة الانتقالية لا تسيطر سوى على عدة شوارع في مقديشو، وذلك إلى حد كبير بفضل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومما لا شك فيه أن هذه حالة خطيرة ولا معنى لها ولا يمكن أن تستمر. فلنتصور للحظة واحدة مدينة تضم أكثر من مليوني نسمة تحت حصار تفرضه مجموعة من الميليشيات والعصابات المتعصبة المغيرة، بينما أصبحت الحكومة الشرعية غير ذات أهمية وتأثير سياسيا وعسكريا.

إن الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نأمل في تحقيق ما يشبه السلام والأمن في الصومال هي أولا وقبل كل شيء إدراك ما لا مفر منه والقبول به. ولكي ننهي عقدين من الحرب الأهلية، نحن بحاجة إلى البدء حيث بدأ كل شيء – في مقديشو. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أطلب إلى أعضاء المجلس أن يضعوا جانبا كل الخطب البلاغية والافتراضات والتحليلات والشروط والتردد واللامبالاة التي عمت طويلا الملف الصومالي. فلنقرر نهائيا، في غياب خيارات أخرى، تطهير مقديشو والمناطق المحيطة بها من الميليشيات المتطرفة من أجل تأمين العاصمة واستعادة القانون والنظام وضمان تواجد حكومة فعالة من شأنها أن تعيد تدريجيا جميع الخدمات الحيوية، وفي الوقت نفسه تبدأ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتأسيس تواجدها في العاصمة.

ومما لا شك فيه أن الكثيرين سيشعرون بالارتياب، ولكن علينا أن نواجه الحقيقة وهي أنه بدون الاستيلاء أو السيطرة على مقديشو، لا أرى كيف يمكننا تفادي احتمال انزلاق الصومال إلى تفكك يمكن تجنبه. وعلاوة على ذلك، من شأن تحرير مقديشو أن يعطي الحكومة موطئ قدم ثابت وهام لتعيد بسط سيطرتها على البلد بأسره. وستكون هذه هي البداية، ولكنها أهم خطوة في سلسلة من الجهود التي ستؤدي إلى تشكيل حكومة سليمة قادرة على توسيع نطاق عملها وسلطتها في جميع أنحاء البلد. إن ما أدعو إليه يتطلب تغييرا ديناميا في التفكير والتخطيط لمجلس الأمن

والأمانة العامة. وسيحتاج إلى تحول هائل من الوضع الراهن إلى عزم أكيد على إنعاش الصومال إلى الأبد.

ويتفق الجميع على أن السعي بقوة من أجل المصالحة والحلول التوفيقية السياسية يجب أن يستمر في الصومال في جميع الأوقات. ومع ذلك، من الإنصاف القول إن السبب في الحالة الراهنة المتفجرة في البلد ليس بالمعنى الدقيق للكلمة، هو انعدام التوافق في الآراء أو النهج الشامل أو مبادرات السلام. وفي الواقع، أصبح عند الصوماليين حساسة لعبارتي ''عملية السلام'' و ''المصالحة''. فقد سمعوهما أكثر مما يلزم. إذن، ما الذي يقاتل المتمردون من أجله؟ من دون شك، هدفهم هو إسقاط الحكومة الانتقالية الضعيفة المعترف بها دوليا لأن ذلك سيمكن الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة من فرض نوع حكمها على جميع أنحاء وسط الصومال وجنوبه قبل أن ينتشر إلى أجزاء أخرى مستقرة نسبيا من البلد، مما يهدد السلام والأمن في المنطقة بأسرها.

إن المأساة التي تتجلى في الصومال ليست مأساة الصوماليين وبلدان المنطقة فحسب، بل إنها تهمنا جميعا. ولم يعد من الممكن تجنب النظر في مأزق ذلك البلد الذي مزقته الحرب أو تأجيله أو الاستهانة به. ولا يمكننا أن نبقى غير مبالين. إن مسؤولية مساعدة الصومال للدفاع عن نفسه وحمايته تقع على عاتقنا وهي التزام لا نستطيع التهرب منه أو تأجيله تحت أي ذريعة. لقد آن الأوان كي تفسح التحفظات التي طال أمدها الطريق أمام المشاركة الاستباقية والعملية في الصومال بغرض تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائم.

وكما يعرف أعضاء مجلس الأمن، يسر بلدي دائما، الجهود العديدة الجارية لمكافحة خطر القرصنة في خليج عدن وخارجه، ودعمها بشكل فعال. وفي حين أنه لم يتم بعد القضاء تماما على القرصنة، فإن التعاون المركز والمكثف للقوات البحرية على الصعيد العالمي يساعد في مكافحة إغراءات وعوائد هذه الآفة بفعالية. لقد ساعدت الجهود الرامية إلى القضاء على القرصنة بلا شك في تقليلها في خليج عدن وامتدت إلى المحيط الهندي الأوسع نطاقا.

وتجدر الإشارة إلى تأثير تطورين وقعا مؤخرا. الأول هو اتخاذ مجلس الأمن مؤخرا للقرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، الذي يأذن بتدابير لمكافحة القرصنة على البر بهدف إصابة قدرات القراصنة بالشلل التام. والثاني هو استيلاء إحدى جماعات المتمردين الرئيسية، التي تقاتل من أجل السيطرة على البلد، على قاعدة للقراصنة. ورغم تأكيدات مجموعة المتمردين، ما من أحد على ثقة في هذه المرحلة بما إذا كانت ستكافح القرصنة أو ستنضم إليها، نظرا للعوائد المغرية لهذا النشاط. ومن المفارقة أن تؤدي القرصنة إلى زيادة الاهتمام بظروف البلد الصعبة من الخروج عن القانون والبطالة والشلل السياسي.

وقبل عامين، قررت إريتريا ذات يوم أنه آن الأوان لجر جيبوتي إلى الصراع في القرن الأفريقي. وكان منطق إريتريا هو أنه ينبغي ألا يبقى بلد بمنأى عن الصراع، ومن ثم، شنت عدوانها الصارخ ضد سلامة أراضي بلدي. وتمخضت الاشتباكات العسكرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وما نتج عنها من إراقة للدماء، عن سقوط قتلى وجرحى ووقوع أسرى من الجانبين، واحتلال رأس دوميرة وجزيرة دوميرة.

وأصر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي أدان بشكل جماعي إريتريا، على الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية وانسحاب القوات إلى الوضع الذي كانت عليه سابقا. واستجاب بلدي لهذه الدعوة وسحب قواته. وحتى هذه اللحظة، ما زالت إريتريا تنفي حدوث المواجهة العسكرية أصلا، وترفض أي انسحاب وتدين الإجراء

السريع الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وكما يذكر المجلس، انخرطنا في العامين اللاحقين بشكل مكثف مع كل المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية بهدف إنهاء الاحتلال غير القانوني وغير المبرر لبلدي، عن طريق الانسحاب الفوري. وفي هذا السياق، لم يتخل بلدي عن إخلاصه وإيمانه بميثاق الأمم المتحدة. وهذه هي المرة الثانية في عامين التي أخاطب فيها المجلس بشأن احتلال بلدي. وقد فعل رئيس وزرائي نفس الشيء.

ويبين هذا الأمر أن الغارة المتهورة التي قامت بها لا تزال أكبر شواغلنا في ما يتعلق بالأمن القومي. والحق أن ساحتنا قد برئت عن طريق إجراءات مجلس الأمن المتعاقبة التي تشمل تقرير بعثة تقصى الحقائق (S/2008/602)، وبياناته وقراراته. وتشمل هذه الإجراءات على وجه الخصوص القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي فرض جزاءات على إريتريا نتيجة رفضها الطائش وازدرائها لمطالب المجلس بإنهاء احتلالها والانخراط في حوار جاد وجهود دبلوماسية تفضي إلى تسوية للنزاع الحدودي يقبلها الطرفان. كما يطالب القرار، في الفقرة ٤ بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ليتأكد المعنيون بالأمر من تواجد وظروف أسرى الحرب الجيبوتيين.

واسمحوا لي أن أقول بأوضح العبارات أمام هذه الهيئة إن اهتمام بلدي الأكبر هو العيش في سلام مع جيرانه، في حين يسعى إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والنمو الاقتصادي. وليس لدينا أي طموحات إقليمية سوى أن نعيش داخل حدود آمنة ونصون سيادتنا وسلامتنا الإقليمية. وفي ظل هذه الخلفية، رحبنا بالزيارة التي طال انتظارها للجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا إلى أسمرة. وكنا نأمل حقا أن تعمل إريتريا، نظرا لقبولها أخيرا الزيارة، على تحقيق أقصى استفادة من هذا اللقاء المهم عن طريق فتح مناقشات صادقة مع جميع الأطراف المعنية والمشاركة بشكل إيجابي وبرغبة حقيقية في التوصل إلى تسوية دائمة لكل المسائل المعلقة.

لكن، ما أدهشنا بشدة، هو أن آخر ورقة موقف قدمتها إريتريا إلى رئيس لجنة الجزاءات تتضمن السلسلة المعتادة من الاتهامات التي لا أساس لها والادعاءات الزائفة والإنكار. ويبدو أن إريتريا، بدلا من أن تستغل هذا الاجتماع الذي طال انتظاره لمعالجة المسائل الأساسية التي أثارها القراران ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، اختارت انتهاج استراتيجية الديماغوغية العتيقة المعتادة وتعمد إهدار فرصة ذهبية. ومن الجلي أن موقفها تجاه المجلس وتجاه جيرانها يتسم بالصفاقة والازدراء، ويهدف دوما إلى تشويه الحقائق المعروفة وصرف الانتباه وإرجاء الإجراءات وإثارة الارتباك.

وأنا واثق بأن أيا من هذه الأمور لن يقنع مجلسا حذرا وجيد الاطلاع، شهد بعض أعضائه عن قرب الحقائق والأعمال المتعلقة بهذه المسألة. ولا بد من أن أحذر بجد من أي إشارة إلى أن إريتريا تتغير أو تتعاون بعد زيارة اللجنة إلى أسمرة. نحن نرى أنه سيكون حقا من السابق لأوانه، بل وبلا مبرر، مواصلة الخلط بين حسن النية الذي ربما بدا أثناء الزيارة ومواقف إريتريا المتصلبة التي لا تتغير بشأن كامل مجموعة المسائل المعلقة. فهي لم تنفذ أي شيء بتاتا من التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، بل إنها لا تنظر في إمكانية تنفيذها. وينبغي ألا نتسرع في الحكم، وإلا سنكون ببساطة نبالغ في حسن نية غير موجود ومصطنع من جانب إريتريا. إن إريتريا لم تتغير وليس لديها نية في ذلك. إن ما نراه مجرد تمثيلية.

وفي حين أننا جميعا نركز، على النحو الواجب، على احتلال إريتريا لأجزاء من بلدي، أود أن أشاطر المجلس بعض التطورات الأخرى المثيرة للقلق. على مدى حوالي عام، تشن إريتريا حملة منهجية لزعزعة الاستقرار في بلدي بتدريب المتسللين الذين يخربون البنية الأساسية ويستهدفون المناسبات الوطنية في المناطق الريفية والحضرية بغرض إثارة الخوف والشقاق. وقد كنا يقظين للغاية تجاه هذا التهديد الحقيقي والمستمر، الذي حدث بالفعل في بلدي. ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن زعيم هذه العصابة من المخربين يوجد ضمن المتسللين الكثيرين الذين اعتقلناهم مؤخرا.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) أكد على الطرق العديدة التي تقوض بها إريتريا جيرانها، بما في ذلك إيواء الأفراد أو الجماعات وتمويلهم ودعمهم وتنظيمهم وتدريبهم وتحريضهم على ارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية تستهدف زعزعة استقرار المنطقة، ولا سيما لإثارة العنف والقلاقل المدنية في جيبوتي. وأناشد أعضاء مجلس الأمن التصدي للآثار الأوسع نطاقا لعناد إريتريا وزيادة العنف. إن ازدياد التوتر والصراع والخروج عن القانون منتشران في القرن الأفريقي بدرجة قد يكون معها مجرد تمهيد لحالة أكثر سوءا، إلا إذا تم التصدي بجدية وبالشكل المناسب لأسبابها الكثيرة.

الرئيس: أشكر فخامة رئيس جيبوتي على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في التكلم.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بفخامة الرئيس إسماعيل عمر غيله رئيس جيبوتي وأشكره على بيانه الشامل والثاقب بشأن المسائل العديدة المتعلقة بالقرن الأفريقي. وقد جاء خطابه في الوقت المناسب، حيث ينظر المجلس في قضايا السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا والحالة في الصومال ومكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

وتشدد أوغندا على الحاجة إلى إيجاد حل سلمي للصراعات في المنطقة وكفالة إحلال السلام والأمن الدائمين. وفي هذا الصدد، نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئيس غيله للدور الإيجابي الذي تضطلع به جيبوتي في المنطقة، وخاصة من خلال عملية جيبوتي للسلام التي أدت إلى تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية والبرلمان وغيرهما من المؤسسات التي تسعى جاهدة إلى استعادة الاستقرار في الصومال.

ونحن مقتنعون بأن عملية جيبوتي للسلام تمثل أفضل فرصة لإحلال السلام الدائم في الصومال. ولذلك، نشيد بجهود جيبوتي المستمرة في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وخاصة في القطاع الأمني وجهود الوساطة التي بذلتها مؤخرا الرامية إلى تعزيز المصالحة في الصومال.

اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. ونشيد بجيبوتي لوفائها بالتزاماتها بموجب هذين القرارين والتزامها بإيجاد حل سلمي للصراع الحدودي مع إريتريا. ومما يدعو إلى الأسف أن جميع الجهود للحصول على تعاون مماثل من إريتريا لم تكلل بالنجاح بعد. وندعو إريتريا إلى الامتثال لالتزاماتها، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن، بغية تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب، بالطبع، بحضور رئيس جيبوتي، السيد إسماعيل عمر غيله. وقد أحاط وفد فرنسا علما باهتمام بالغ بتحليله في الوقت الذي لا تزال فيه الحالة في القرن الأفريقي غير مستقرة بالمرة.

لقد توقف القتال في رأس دوميرو وجزيرة دوميرة. ولكن بعد مرور ما يقرب من عامين على هجوم إريتريا على مواقع جيبوتي، فإن الصراع ما زال بدون حل حتى الآن، كما أن السلطات في جيبوتي ليس لديها أي أخبار عن الجنود الذين أسرتهم إريتريا. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أدان مجلس الأمن أعمال إريتريا العسكرية وطلب من الطرفين سحب قواتهما إلى مواقعها السابقة. وبينما فعلت جيبوتي ذلك على الفور، ما زالت إريتريا ترفض القيام بذلك على الرغم من اتخاذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ثم القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بموجب الفصل السابع من الميثاق في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وترفض أسمرة حتى الآن زيارة أي بعثة دولية للمنطقة.

وبالتالي، فإن المجلس زاد الضغط على إريتريا التي فرض عليها حظر توريد أسلحة وجزاءات فردية. والأمين العام مستعد لتعيين خبراء في فريق الرصد المعني بالجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا. ونحن ننتظر بلهفة توصياتهم في لجنة الجزاءات، وكذلك التقرير عن تنفيذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الذي سيقدمه الأمين العام للمجلس في حزيران/يونيه.

وينبغي تسوية الحالة في الميدان سلميا على وجه الاستعجال وإلى جانب ذلك، أن يحل البلدان نزاعاتهما الحدودية بطريقة مستدامة وسلمية.

وقد صدرت عن السلطات الإريترية سلسلة من المؤشرات الإيجابية في الأسابيع القليلة الماضية، مثل استقبالها لرئيس لجنة الجزاءات، سفير المكسيك، كلود هيلر. ومن الضروري ألا تضع إريتريا شروطا مسبقة لتسوية مشاكلها مع جيبوتي، وأن تنتقل من الأقوال إلى الأفعال. وتشجع فرنسا جميع الجهود صوب الحوار والوساطة عملا بقرارات مجلس الأمن التي تتطلب، من جملة أمور، عودة القوات الإريترية إلى مواقعها السابقة.

كما أشكر الرئيس غيله على المعلومات التي قدمها للمجلس عن الحالة في الصومال. وبينما يبدأ مؤتمر اسطنبول في غضون أيام، يجب على الحكومة الصومالية أن تتحد تحت سلطة الرئيس شريف وأن تعمق الحوار السياسي.

ومثلما قال سفير أوغندا، أود أن أشيد هنا بالرئيس غيله للدور الأساسي الذي تضطلع به جيبوتي في السعي إلى إيجاد حل للأزمة الصومالية. وشهدت جيبوتي إجراء مفاوضات بشأن الاتفاق السياسي الذي يمثل مفتاح عملية المصالحة. وعلى أراضي جيبوتي، بدأت قوات جيبوتي وفرنسا في تدريب الجنود الصوماليين. ومن ثم، فإن جيبوتي تيسر عملية تدريب ٢ ٠٠٠ جندي التي سيشرع فيها الاتحاد الأوروبي في هذا الشهر بالتعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإضافة إلى الأحداث السياسية التي شهدتها الأيام القليلة الماضية، فإن أهم شيء هو أن تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية تعزيز نفسها عسكريا لكي تكون قادرة على توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها الشعب الصومالي. وأخيرا، وكما نعلم جميعا، تقوم جيبوتي بدور حاسم في مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

وتأمل فرنسا أن يواصل المجلس متابعة الحالة عن كثب، وتود أن تشكر الممثل الخاص ولد عبد الله على جهوده.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب نحن أيضا بمشاركة رئيس جيبوتي، السيد غيله، في جلسة اليوم ونشكره على تقييماته.

مما يؤسف له أنه لم يتحقق أي تقدم حتى الآن في تسوية الصراع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا. وخلافا لجيبوتي، فإن إريتريا تجاهلت القرارين ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

و ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وحتى الآن لم تكن الجهود الدبلوماسية المبذولة لكسر جمود الحالة فعالة جدا.

وباتخاذ المجلس للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الجزاءات على إريتريا، فإنه تعامل على نحو ملائم مع هذا الصراع المتدهور. ونتوقع من جميع الأطراف أن تنفذ قرار المجلس بالكامل، وهو أمر في صالح تعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وفضلا عن ذلك، فإننا مقتنعون بأن الجزاءات الموجهة المفروضة على إريتريا يجب أن تكون مصحوبة بأدلة موثوقة على ضلوع أفراد بعينهم في أعمال غير قانونية. وذلك مبدأ هام في سياق ممارسات المجلس المتعلقة بفرض الجزاءات بصفة عامة.

ونرى أن إريتريا ستستأنف تفاعلها البناء مع المجتمع الدولي، بما في ذلك قيادة الأمانة العامة من أجل إيجاد تسوية سريعة وفعالة للحالة في المنطقة. وذلك أمر هام أيضا لتعزيز الزخم الإيجابي في عملية السلام في الصومال.

ومحاولات المعارضة العنيدة مهاجمة مواقع القوات الحكومية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقوض بصورة خطيرة جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق استقرار الحالة وإنشاء قيادة فعالة في البلد. ومازال السكان المدنيون وموظفو الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في خطر، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل في الصومال. ويشمل جدول الأعمال تعزيز الجهود الدولية وتنسيقها لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجالي الأمن وبناء القدرات والاضطلاع بمهامها الإدارية والقانونية. ونتوقع أن يُمكن مؤتمر إسطنبول القادم بشأن الصومال يُمكن المجتمع الدولي من تركيز اهتمامه على الاحتياجات الماسة للصوماليين. كما يلزم مواصلة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي لا تزال تشكل عاملا هاما في تحقيق الاستقرار هناك. ومن الأهمية بمكان تسريع عملية الوصول إلى المستوى الكامل لقوات البعثة وضمان الدعم اللوجستي المناسب.

ونؤكد من جديد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي ما زال يدعم الجهود التي يبذلها رئيس جمهورية الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام في البلد على أساس اتفاق جيبوتي. وينظر المجتمع الدولي ومجلس الأمن نظرة إيجابية جدا إلى دور الوساطة السياسية الهام الذي تقوم به جيبوتي والرئيس غيله ويثمنان كثيرا ذلك الدور.

في هذه الحالة، يجب أن نولي أهمية قصوى لدور النظام الحالي للجزاءات المفروضة على الصومال، الذي يهدف إلى قطع قنوات الدعم للمتطرفين. وندعو جميع البلدان، ولا سيما في منطقة القرن الأفريقي، إلى الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن مشكلة القرصنة باعتبارها عاملا في الحالة الأمنية تؤثر على مصالح جميع بلدان المنطقة تقريبا وفي أماكن أخرى في العالم. وتواصل روسيا المشاركة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى إزالة هذا التهديد لأن إيجاد حل طويل الأجل لهذه المشكلة يرتبط ارتباطا وثيقا باحتمالات التوصل إلى تسوية ناجحة في الصومال.

وما زالت مسألة مقاضاة القراصنة دون حل. ونأمل في البدء الفوري للأعمال التحضيرية لإنشاء غرف قضائية خاصة وتشكيل محكمة دولية معنية بعمليات القرصنة على أساس الممارسات الدولية وقرار مجلس الأمن ١٩١٨ (٢٠١٠).

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): على غرار زملائي، أود أن أرحب بفخامة الرئيس غيله في مجلس الأمن هذا الصباح، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وأفكاره المفيدة للغاية. تشيد المملكة المتحدة بالعمل الإيجابي

الذي تقوم به جيبوتي لدعم السلام في منطقة القرن الأفريقي. وتؤدي جيبوتي دورا هاما في الجهود الرامية إلى الوصول إلى تعزيز السلام والاستقرار في الصومال، بما في ذلك من خلال استضافة عملية جيبوتي للسلام، وفي الآونة الأخيرة، من خلال دعمها لوضع دستور الصومال وتدريب قوات الأمن الصومالية.

كما تسهم جيبوتي إسهاما رئيسيا في عمليات مكافحة القرصنة الجارية في خليج عدن. إن المملكة المتحدة ممتنة لجيبوتي على الأهمية التي توليها لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك وعلى السماح باستخدام الموانئ والمرافق الساحلية لضمان فعالية السفن الحربية التي تحمي شريان التجارة في خليج عدن قدر الإمكان.

وما زال الصومال يشكل أحد التحديات الأكثر تعقيدا في جدول أعمال مجلس الأمن. وما زالت الحالة هشة للغاية، وكما قال الرئيس غيله من فوره. إن الأزمة الإنسانية واستمرار عدم الاستقرار والتهديد الذي يتعرض له الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا والقرصنة كلها أمور ما زالت تبعث على القلق الشديد. ولا تمثل هذه الحالة مأساة لمجرد شعب الصومال، ولا تهديدا للاستقرار في المنطقة فحسب: بل تمثل مصدر قلق كبير لنا جميعا أيضا.

ونواصل دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وجهودها للدخول في الحوار والمصالحة. وتؤدي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دورا حاسما في الصومال، ونحن ممتنون لأوغندا وبوروندي على التزامهما المستمر بتلك العملية الصعبة. وندين كل الذين يسعون إلى تقويض عملية جيبوتي للسلام والحكومة الاتحادية الانتقالية. ولضمان إحراز تقدم في الصومال، من الأهمية بمكان أن يتم التصدي لأنشطة المفسدين.

وأيدت المملكة المتحدة القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر لأن إريتريا انتهكت قرارات مجلس الأمن بشأن الصومال وجيبوتي. وجاء القرار بناء على طلب محدد من منظمتين إقليميتين، هما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى مجلس الأمن باتخاذ إجراء من هذا القبيل. وتدعو المملكة المتحدة حكومة إريتريا إلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن واتخاذ الخطوات العملية المحددة في القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وسيستجيب المجلس بطبيعة الحال لتقديم الأدلة على امتثال إريتريا لقرارات مجلس الأمن. كما نشجع مشاركة إريتريا على نحو أكبر مع الشركاء الدوليين للمساعدة في زيادة الاستقرار في منطقة القرن.

وما زالت المملكة المتحدة قلقة بشأن التراعات الحدودية المعلقة بين إريتريا وجيبوتي. ونحث إريتريا على الانخراط مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ومع جهود الوساطة الإقليمية. من الهام أن يعمل كلا البلدين معا لحل هذه الحالة.

وينبغي أن نواصل أيضا السعي لإزالة الأخطار الأخرى التي تهدد الاستقرار في المنطقة. ويشكل التراع الحدودي الذي طال أمده بين إثيوبيا وإريتريا مصدر قلق كبير للمملكة المتحدة. وندعو كلا البلدين إلى التنفيذ الكامل لنتائج لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، كما نص على النحو المنصوص عليه اتفاق الجزائر. ونحن الحكومتين على السعي إلى إقامة حوار بين بلديهما من أجل البدء في تطبيع العلاقات بين البلدين. ومن الأهمية بمكان أن تشترك جميع الدول في المنطقة بشكل بناء في تحقيق التقدم بشأن مجموعة من المسائل الصعبة التي تواجه منطقة القرن الأفريقي حاليا.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس غيله على إحاطته الإعلامية. ونحن ندرك أن

جيبوتي تضطلع بدور هام جيوسياسيا واستراتيجيا في منطقة القرن الأفريقي. وما برحت حكومة اليابان تشارك في أنشطة مكافحة القرصنة في تلك المنطقة حيث نشرت سفينتين تابعتين للبحرية وطائرتي دوريات بحرية من طراز P-3C انطلاقا من جيبوتي بالتعاون مع حكومة جيبوتي.

كما تؤيد اليابان بناء قدرة الدول المجاورة للصومال، بما في ذلك من خلال إنشاء مركز التدريب في جيبوتي بدعم الصندوق الاستئماني لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك التابعة للمنظمة البحرية الدولية، التي أطلقتها اليابان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التقدير لجيبوتي على ما تلقته من دعم هائل من ذلك البلد. وتأمل اليابان أن تواصل الاستدامة على الشراكة القوية مع جيبوتي.

لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الرئيس غيله بشأن الحالة في الصومال حيث وصف الحالة الشديدة الاضطراب هناك، كما تشهد على ذلك التطورات الأخيرة. وتشيد اليابان بجيبوتي لإسهامها الفعال في تحقيق الاستقرار في الصومال. وكما قيل في مناقشة مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6313)، فمن الضروري أن يتم تعزيز عملية السلام على أساس اتفاق جيبوتي بالتوازي مع تحسين حالة الأمن والتنمية في الصومال. واليابان مصممة على مواصلة العمل بالتعاون مع جيبوتي من أجل السلام والاستقرار في الصومال.

أما بخصوص النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، فمن المؤسف أنه لم يلاحظ أي تقدم ملموس في تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). ونعتقد أنه يجب على إريتريا أن تتعاون في البحث عن حل من خلال الحوار. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بالجهود بين الدول المجاورة لتعزيز الحوار، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قطر.

ويتوقع مجلس الأمن أن يتلقى تقريرا من الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بما في ذلك عن مسألة الحدود بين جيبوتي وإريتريا. وتعتزم اليابان متابعة هذه المسألة في المناقشة التي ستجرى بعد نشر التقرير.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد عزمنا، بوصفنا عضوا مسؤولا في مجلس الأمن، على العمل من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال، والحالة بين جيبوتي وإريتريا ومنطقة القرن الأفريقي ككل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور رئيس جمهورية جيبوتي إسماعيل عمر غيله. ونرحب بمبادرته مخاطبة مجلس الأمن. ونرى أنه من المفيد جدا لمجلس الأمن أن يحصل على المعلومات والمدخلات التي يحتاجها مباشرة من قادة المنطقة لتشكيل آرائه وإجراء تقييم مناسب للحالات التي تتسم بنفس القدر من التعقيد الذي تتسم به الحالة التي يواجهها القرن الأفريقي. وذلك ما حدث اليوم مع التحليل الذي قدمه الرئيس غيله.

ويتابع وفدي عن كثب تطور الحالة في المنطقة، لأننا مقتنعون بأن الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل حل مختلف الأزمات والنزاعات الحالية هو الحوار والتعاون بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، وكذلك من خلال احترام الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

وفي ما يتعلق بالمسألة المحددة الخاصة بالنزاع الإقليمي بين جيبوتي وإريتريا، نرى أنه ينبغي بذل الجهود لفتح حوار بنَّاء بين الطرفين وتيسير عمل الأمين العام ومساعيه الحميدة. ونقدر استمرار تجنب الطرفين لاستخدام القوة. ونحث سلطات الحكومة الإريترية على إرسال إشارات واضحة تنم عن استعدادها للتعاون بشأن هذه القضية، آخذة في الاعتبار التزامات إريتريا بصفتها عضو في الأمم المتحدة المتعلقة بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، نرى أن استعداد المسؤولين الإريتريين للانخراط في اتصالات بناءة بدرجة أكبر، كما أبدوا ذلك خلال زيارتي إلى هذا البلد على رأس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، المعنية بالصومال وإريتريا، أمر إيجابي. ونثق بأن الحكومة الإريترية ستتخذ خطوات ملموسة في إطار الحوار الذي بدأ مع اللجنة، وأن المجلس وأصحاب المصلحة الإقليميين المعنيين سيستغلون الظروف الجديدة لتعزيز وتيسير توافق هام من شأنه أن ييسر الحل السلمي للنزاع الحالي مع جيبوتي. ونأمل أن تكون حكومة إريتريا على مستوى التوقعات التي أثيرت وتغتنم الفرصة للتعهد بإقامة علاقة بناءة مع المجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لتعقد حالة انعدام الاستقرار في المنطقة، يؤكد وفدي من جديد على ضرورة اتباع نهج متسق وشامل إزاء الحالة في القرن الأفريقي. ويجب أن يأخذ المجلس في الحسبان، أثناء مداولاته بشأن المسألة، أي عامل قد يؤثر سلبا على جهود السلام الإقليمية. ورغم أن بعض الحالات أكثر إلحاحا من الأخرى، ينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي لمختلف عناصر الأزمة في المنطقة بالقدر ذاته من الاهتمام.

وأخيرا، نؤكد مجددا امتناننا لحكومة جيبوتي على روحها الثابتة للتعاون والانفتاح، وعلى إسهامها الحاسم في جهود توطيد الاستقرار والسلام الدائم في الصومال وفي المنطقة.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن التقدير للرئيس إسماعيل عمر غيله على إحاطته الإعلامية المستنيرة وإسهاماته الإيجابية في عملية السلام والاستقرار في المنطقة.

ويساور نيجيريا القلق من أن انعدام الاستقرار السياسي والقلاقل المدنية والصراعات بين الدول كانت منذ أمد طويل هي السمات المميزة للقرن الأفريقي. إن لمشكلة الحدود بين إريتريا وجيبوتي والحالتين في السودان والصومال أثار بعيدة المدى على السلم والأمن الإقليميين. وتتفاقم الحالة بفعل التحديات عبر الوطنية الشاملة، مثل الأصولية الدينية وانتشار الأسلحة والإرهاب والقرصنة وانعدام الأمن على الحدود والسباق من أجل الوصول الحصري للموارد الطبيعية. ولذلك نرحب بالخطوات الملموسة التي ذكرها الرئيس غيله للتصدي لهذه المشاكل.

وفي السودان، تمثل الانتخابات التي اختتمت مؤخرا في جميع أرجاء البلد معلما سياسيا وخطوة في الاتجاه الصحيح صوب توطيد استفتاء عام ٢٠١١. ونناشد جميع الأطراف إظهار التزام أكبر بالجوانب المتبقية من اتفاق السلام الشامل. وقد آن الأوان بالفعل لتكثيف مفاوضات السلام في دارفور وتجديد التزام الأطراف بحل كل القضايا المعلقة، خاصة تلك المتعلقة بتقاسم الثروة والمسائل الأخرى المتصلة بالاستفتاء.

ونعتقد أنه لن يكون هناك سلام في القرن الأفريقي بدون سلام في الصومال. ومن هذا المنطلق، نتفق مع رأي الرئيس غيله على أن سبيل المضي قدما هو أن يتصدى المجتمع الدولي – على حد تعبيره – للأسباب الجذرية للصراع الطويل الأمد في الصومال. والواقع أن تحقيق الاستقرار في الصومال أولوية تتطلب التزاما ثابتا. ويكمن أحد سبل القيام بذلك في الدعم الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية في مواجهة التحديات الأمنية شديدة التقلب والتي لا يمكن التنبؤ بها في البلد. وحتى يتم التصدي لهذه التحديات الهائلة بشكل منهجي وشامل، ستبقى مشاكل انعدام الأمن وانعدام الاستقرار قائمة في المنطقة.

ويجب أن يركز المجتمع الدولي على التنفيذ الكامل لاتفاق جيبوتي وعلى احتياجات التنمية الاقتصادية للصومال. وفي هذا الصدد، نؤيد مؤتمر إسطنبول المقرر أن يعقد في عطلة نهاية هذا الأسبوع. ويلزم أيضا زيادة الدعم لقوات الأمن الصومالية من خلال توفير التدريب الاستراتيجي والموارد الكافية لدفع المرتبات وتنفيذ الخطة الوطنية للأمن والاستقرار.

وللأزمة في هذه المنطقة عدة أبعاد إقليمية شاملة. ولذلك، فإن اتباع نهج إقليمي منسق عامل مهم لعودة السلام والاستقرار إلى المنطقة. ونشيد بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية لاضطلاعهما بدور مهم في حفز وتعزيز البحث عن السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك في الصومال والسودان. ومع إحلال السلام في الصومال وفي السودان، سيصبح شرق أفريقيا موقعا استراتيجيا ومهما للغاية للأعمال التجارية في أفريقيا. كما سيكون لتحقيق السلام في المنطقة أثر بالغ على السلام في وسط أفريقيا، إذ سيعطي زخما لتحقيق الأهداف التي تروج لها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

ونعتقد أن المنطقة ستحتاج إلى المشاركة والمساهمة البناءتين لإريتريا بغية تحقيق السلام الشامل في المنطقة. ولذلك، نشجع إريتريا على دعم عملية جيبوتي للسلام وجهود المصالحة في الصومال. ونشجع إريتريا على الامتثال لأحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بغية تمهيد الطريق لرفع الجزاءات الحالية في نهاية المطاف بناء على التقدم المحرز.

السيدة أندرسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بالرئيس غيله وأشكره على ملاحظاته وما أبداه من ريادة مهمة بشأن كثير من المسائل الهامة التي تواجه جيبوتي والمنطقة، بتركيزه على زيادة رفاه الشعب ومكافحة القرصنة والعمل من أجل السلام.

يواجه القرن الأفريقي الكثير من التحديات السياسية والأمنية الصعبة، من مكافحة الإرهاب إلى المسائل الإنسانية العاجلة. ونرحب بدور جيبوتي البنَّاء في العمل مع دول المنطقة والمجتمع الدولي للتصدي لها. واليوم، أود أن أركز على ثلاث نقاط: الدور الريادي لجيبوتي في توفير الاستقرار في القرن الأفريقي، والدور المهم الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتحديات التي تواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأخيرا النزاع الحدودي الذي لم تتم تسويته بين جيبوتي وإريتريا.

وتضطلع جيبوتي بدور مهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي. فقد استضافت مناقشات مهمة بشأن السلام والأمن الإقليميين، بما في ذلك من خلال عملية جيبوتي للسلام ومؤتمرات المنظمة البحرية الدولية بشأن مبادرات مكافحة القرصنة، ضمن جملة أمور. كما تساهم جيبوتي بـ ٤٥٠ جنديا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتشارك في تدريب قوات الأمن الوطنية الصومالية.

وفي خضم تعقيد الحالة في الصومال، تؤكد الولايات المتحدة على دعمها المستمر لعملية جيبوتي للسلام والحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلى الرغم من الأحداث السياسية الأخيرة، يتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تتحد في جهودها لتنفيذ عملية جيبوتي للسلام وأن تركز على المسائل الحاسمة قيد البحث، بما في ذلك الحوكمة والأمن وتوفير الخدمات للشعب الصومالي بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة. ومن المهم أيضا أن تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية على توسيع قاعدة دعمها، في الوقت الذي تبذل فيه كل جهد لإشراك القيادات النسائية في العملية السياسية.

والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأطراف الصومالية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة والسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ونحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على إيجاد سبل مبتكرة لبناء مستقبل أفضل للصومال وشعبه. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الصومال الذي يبدأ أعماله في إسطنبول في ٢١ أيار/مايو. وسيكون المؤتمر فرصة هامة لإظهار تصميم المجتمع الدولي على العمل مع الصوماليين لبلوغ أهدافنا المشتركة.

وتؤيد الولايات المتحدة بناء قوة أمنية وطنية محترفة وقادرة للحكومة الاتحادية الانتقالية. ونشيد بما ساهمت به أوغندا وبوروندي من قوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي يبلغ قوامها الآن ٦ ٢٠٠ فرد. ودعمت الولايات المتحدة الاستقرار في المنطقة بأكثر من ١٧٤ مليون دولار، وُجهت إلى توفير التدريب قبل النشر والمعدات والدعم اللوجستي للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. ونقر بأنه ما زالت هناك تحديات صعبة جدا. وقد شجع عدم الاستقرار في الصومال التطرف وأدى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين في المنطقة.

وإريتريا غير ممتثلة للقرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). فهي لم تسحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها، ولم تدخل في حوار مع جيبوتي، ولم تشرع في مناقشات مع الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن فريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا أشار في تقارير سابقة إلى أن إريتريا تزود الجماعات المتمردة المسلحة، التي تطيل أمد الحرب في الصومال، بالمال والأسلحة والتدريب، منتهكة بالتالي القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وهذا يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال زعزعة استقرار المنطقة، بما في ذلك جيبوتي.

ويتمثل أحد أسباب تأييد الولايات المتحدة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المتخذ في العام الماضي في تلك الانتهاكات والأعمال. وأوجد ذلك القرار نظاما قويا للجزاءات، يشمل حظر توريد الأسلحة وعمليات تفتيش البضائع وإجراءات المصادرة في حالات معينة وتدابير موجهة بحق الأفراد والكيانات المدرجة في لائحة لجنة المجلس المعنية بالجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا.

ويظهر القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بوضوح تصميم المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ضد من يهددون السلم والأمن في المنطقة. والقرار يستهدف منع تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة. وسيساعد أيضا في منع عرقلة تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) بخصوص جيبوتي. وسيساعد في الحيلولة دون إعاقة عمل فريق الرصد ودون انتهاك حظر توريد الأسلحة ودون إيواء أو تمويل أو تيسير أو دعم أو تنظيم أو تدريب أو تحريض الأفراد أو الجماعات على ارتكاب أعمال عنف أو إرهاب ضد دول أخرى أو ضد مواطنيهم.

والولايات المتحدة تعمل مع لجنة الجزاءات لكفالة مساءلة المفسدين أو منتهكي نظام الجزاءات على الصعيد الإقليمي. وعلى الدول الأعضاء جميعا التزامات بموجب نظام الجزاءات بتنفيذ حظر توريد الأسلحة ونطلب من الدول الأعضاء تبادل المعلومات مع اللجنة عن الجماعات والأفراد الذين حددتهم اللجنة.

ونتطلع إلى استمرار العمل الجيد لفريق الرصد. ونأمل أن يتمكن الأمين العام من إبلاغ المجلس، في تقريره المقبل، بامتثال إريتريا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وأن تُتخذ خطوات إيجابية مع الدول المعنية.

وينبغي لإريتريا سحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها والدخول في حوار مع جيبوتي ووقف تمويل ودعم

الجماعات المتمردة المسلحة في الصومال. والولايات المتحدة تدعو إريتريا إلى المضي قدما في حل مسائلها الحدودية سلميا، وفقا للقرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) وإلى اتخاذ خطوات لتفادي اندلاع المزيد من الصراعات في منطقة تواجه بالفعل انعداما كبيرا للاستقرار.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية جيبوتي، السيد غيله، على حضوره معنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

من حيث الأفراد الموهوبين والنابغين والتراث الثقافي والموارد الطبيعية، فإن القرن الأفريقي واحد من أكثر المناطق ثراء في العالم. وفي الوقت ذاته، فإن تلك المنطقة بعينها تواجه انعداما للاستقرار والأمن وأزمة اقتصادية وتوترات سياسية كبيرة منذ عقود وحتى الآن.

وقبل مجرد أسبوع، ناقش مجلس الأمن ما الذي يعنيه ذلك، للسكان الصوماليين على نحو خاص. وفي هذا السياق، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر جيبوتي على القيام بدور لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وذلك من جملة أمور من بينها استضافة المفاوضات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية، آنذاك، وتحالف إعادة تحرير الصومال، واستضافة مركز إقليمي لتدريب المسئولين البحريين في ما يتصل بمدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة.

وبخصوص الحالة في الصومال، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على دعم بلدي لعملية جيبوتي للسلام وللحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وندعو جميع الأطراف إلى الانضمام لعملية السلام، ونحث الحكومة على التعجيل بحل النزاعات ومواطن اللبس الداخلية حيث أن تحديات هامة تنتظرها، بما في ذلك صياغة الدستور. وفي هذا السياق، ندين أي محاولة لتقويض عملية السلام أو وقفها بمهاجمة الحكومة أو بعثة الاتحاد الأفريقي أو الإمدادات الإنسانية أو بدعم المتمردين. وأي شخص أو كيان يرتكب هذه الأعمال قد يتعرض لجزاءات يفرضها مجلس الأمن.

لقد استمعت باهتمام إلى ما أبلغنا به السفير هيلر، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، للتو بشأن رحلته إلى المنطقة، ونتطلع إلى تلقي التقرير الكامل عنها. وندعو الحكومة الإريترية إلى الاستجابة لشواغل مجلس الأمن والمجتمع الدولي على الفور، وخاصة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي غضون ذلك، على نحو أعم، نعتقد ونأمل أن تضطلع بلدان القرن الأفريقي بمسؤوليتها عن إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. ويتعين التعامل مع الصراعات المتجذرة، مثل الصراع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي والصراع بين إثيوبيا وإريتريا، على وجه السرعة من أجل السكان في القرن الأفريقي.

ومن المهم بشكل حيوي أن نواصل البحث عن حل للمشاكل السياسية الأساسية. ولذلك، فإننا نرحب أيضا بجميع جهود الوساطة التي تبذلها بلدان المنطقة حاليا، ونحث البلدان المعنية على الانخراط فيها بصورة بناءة. وينبغي عدم إهدار أي فرصة للحوار.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، وأشكره على عرضه.

وأود أن أشيد بجيبوتي لدورها في القرن الأفريقي وجهودها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الصومال.

وملاحظات الرئيس غيله بشأن الصومال تستحق النظر فيها بعناية، وبخاصة في وقت تتزايد فيه الانقسامات داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وسيكون المؤتمر المقبل بشأن الصومال في إسطنبول فرصة للتفكير في أفضل السبل لتدعيم إجراءاتنا وتعزيز مساعدة المجتمع الدولي للحكومة الاتحادية الانتقالية.

والبرازيل ترحب بالتزام جيبوتي بإيجاد حل سلمي للصراع الحدود مع إريتريا، واستمرارها في ممارسة ضبط النفس في الميدان وامتثالها الكامل للبيان الرئاسي الصادر عن المجلس (S/PRST/2008/20) ولقراريه بشأن المسألة. وندعو، نحن والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الحكومة الإريترية إلى الإقرار بالصراع والعمل مع جيبوتي بصورة فعالة على إيجاد حل مقبول للطرفين.

والبرازيل يساورها القلق أيضا إزاء حالة مواطني جيبوتي الذين أُسروا خلال الأعمال القتالية في عام ٢٠٠٨. ونحث إريتريا على تقديم معلومات عن حالتهم وعلى السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إليهم. وأوجد القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي فرض جزاءات على إريتريا، فرصة لاستعراض المسألة في غضون ١٨٠ يوما من اتخاذ القرار. وهذا الموعد يقترب بسرعة. ونشجع إريتريا على عدم إضاعة تلك الفرصة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتبع نهجا متوازنا ومتسقا لتحقيق السلام والاستقرار والسلامة الإقليمية في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي. وبدون المساس بخصوصية كل صراع على حدة، ينبغي أن ننظر في الأبعاد الإقليمية والتفاعل بين مختلف الحالات في منطقة القرن الأفريقي.

ويعني ذلك أن المجلس بحاجة أيضا إلى أن يعالج بفعالية النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا. وعدم التوصل إلى حل لهذه المشكلة طال أكثر مما ينبغي. والأمران المعرضان للخطر هما تحقيق السلام والأمن على الأجل الطويل في المنطقة ومصداقية المجلس.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس إسماعيل عمر غيله. ويشرفنا حضوره. إن بيانه الذي نشكره عليه ونقدره كثيرا لدليل آخر على الدور الهام الذي تقوم به جيبوتي في منطقتها سعيا لتحقيق السلام والاستقرار.

إن تركيا، التي تربطها بجيبوتي علاقات متميزة، تشيد بالجهود البناءة التي تبذلها جيبوتي، ولا سيما في سياق الصومال. وفي الواقع، وُضعت عملية السلام في الصومال في جيبوتي، وهي ما زالت اليوم تحمل اسم ”عملية جيبوتي للسلام“. وبالمثل، وفي سياق مكافحة القرصنة، هناك مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وهو ما نرحب به كثيرا. كما يتم تدريب قوات الأمن الصومالية في جيبوتي. وتلك الأمثلة وحدها تكفي لتوضيح الإسهام البناء لجيبوتي في حل الأزمة الصومالية.

واعتبارا من يوم الجمعة ٢١ أيار/مايو، سيكون هناك مؤتمر دولي هام بشأن الصومال، تستضيفه تركيا في إسطنبول. وسيوفر لنا مؤتمر إسطنبول الفرصة لتقييم ما حققناه ومناقشة الأفكار والاقتراحات العملية التي نأمل أن تعزز آفاق المستقبل في الصومال. وستمهد الدورة الرفيعة المستوى للمؤتمر، التي ستنعقد في ٢٢ أيار/مايو، الطريق لإجراء مناقشة شاملة لمختلف جوانب الأزمة الصومالية. وننوي في نهاية المؤتمر نقل رسالة قوية فحواها تقديم الدعم السياسي للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والإعراب عن التضامن معها. وفي ذلك السياق، يشجعنا أن وزير خارجية جيبوتي سيحضر مؤتمر إسطنبول. ونؤمن إيمانا راسخا بأن مشاركة جيبوتي في مؤتمر إسطنبول وإسهامها فيه سيعززان جهودنا.

وختاما، استمعنا باهتمام شديد إلى آراء الرئيس غيله وملاحظاته بشأن النزاع الحدودي مع إريتريا. ونعتقد أن جيبوتي تستحق الدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). ولذلك، نشجع جميع الأطراف المعنية على الامتثال لأحكام ذلك القرار بدون مزيد من التأخير، وتيسير التوصل إلى تسوية سريعة وسلمية لهذه المشكلة على أساس الحوار والتعاون.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، وأن أشكره على حضوره وبيانه أمام المجلس. ونقدر الدور البناء الذي تقوم به جيبوتي في المنطقة، ونشيد بجهود الرئيس غيله الشخصية في ذلك الصدد.

وتشعر البوسنة والهرسك بالقلق إزاء انتهاكات نظام الجزاءات، التي وردت في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، المُحال بالرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر S/2010/91). وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بالسفير هيلر على عمله الشاق كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والمتعلقة بالصومال وإريتريا. ونأمل أن يكون للزيارة التي قام بها مؤخرا إلى المنطقة آثار ملموسة.

كما شعرنا بالقلق عندما استمعنا إلى بيان الرئيس غيله، ونحن نفهم الدعوة إلى المشاركة العاجلة والحازمة لجميع أصحاب المصلحة، الذين يمكنهم أن يسهموا في بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي.

وما فتئت البوسنة والهرسك ثابتة في موقفها المتمثل في ضرورة حل الصراعات الدولية، بما في ذلك الصراعات الناشئة عن النزاعات الحدودية، بالوسائل السلمية وبما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، الرامية إلى محاولة مساعدة الطرفين على وقف تصعيد التوتر والمضي قدما نحو التوصل إلى حل سلمي للأزمة. ونأمل مخلصين أن تقبل جميع الأطراف تلك الجهود بأمانة وبإخلاص.

وفيما يتعلق بالحالة في الصومال، تكرر البوسنة والهرسك تأكيد دعمها الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية ولعملية جيبوتي للسلام، التي لا ترتهن بالعوامل الداخلية فحسب وإنما بالتعاون الصادق من بلدان المنطقة أيضا. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام حقيقي لسيادة أراضي الصومال وسلامته الإقليمية وتقديم إسهام أكبر في السلام والأمن في ذلك البلد.

وتتشاطر البوسنة والهرسك ببالغ القلق الموقف الذي أعرب عنه أعضاء المجلس الآخرون فيما يتعلق بمكافحة القرصنة: وهو أن الحل الطويل الأجل لن يتحقق إلا عن طريق كفالة سيادة القانون واستتباب الأمن في الميدان.

وختاما، نود أن نعرب عن أفضل آمالنا بتحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر إسطنبول القادم بشأن الصومال، وهي نتيجة من شأنها أن تعزز الاستقرار والأمن وتعمير البلد.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن وفدي يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

ونرحب بحضور فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلى به، ونشكره على موافاتنا بمعلومات مستكملة عن الحالة. ونقدر كثيرا الجهود التي تبذلها جيبوتي، السياسية والدبلوماسية لصون السلم والأمن وتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وعلى وجه الخصوص، لتعزيز عملية

السلام في الصومال. كما نشكر حكومة جيبوتي شكرا جزيلا على دعمها القيم للتعاون الدولي لمكافحة القرصنة.

وفي السنوات الأخيرة، قوضت الاضطرابات المستمرة في منطقة القرن الأفريقي بصورة خطيرة جهود تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي، نظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال (انظر S/PV.6313). وما زالت الحالة الراهنة في ذلك البلد متوترة. والحالة الأمنية متردية، والأزمة الإنسانية تزداد سوءا والتقدم المحرز في عملية السلام بطيء. وتشكل الحالة في الصومال تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي وجميع أنحاء العالم. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بشكل عاجل لإيجاد حل مناسب لمسألة الصومال في أقرب وقت ممكن، عن طريق الدعم القوي لاتفاق جيبوتي للسلام وتعزيز عملية المصالحة السياسية في الصومال، بحيث يمكن للصومال استعادة السلام وتحقيق التعمير والتنمية.

ونأمل أن يسهم المؤتمر القادم في إسطنبول إسهاما كبيرا في حل مشاكل الصومال.

وما برحت الصين تشعر بالقلق البالغ على الدوام إزاء النزاعات بين جيبوتي وإريتريا. ويحدونا الأمل أن يعمل كلا البلدين لمصلحة علاقاتهما الثنائية ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة عن طريق حل خلافاتهما بالتفاوض والحوار، بحيث يمكن استعادة علاقات الصداقة التقليدية بينهما. ونحيي الجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها الحكومة في جيبوتي لإيجاد حل تفاوضي للنزاع مع إريتريا. ونؤيد قيام الاتحاد الأفريقي بدور وساطة أكبر فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين. وينبغي للمجلس أن يقوم بالمزيد لتشجيع استئناف المحادثات الثنائية بين البلدين والتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

وبوسع البلدان في القرن الأفريقي اختيار أصدقائها، ولكن ليس في بوسعها اختيار جيرانها. وتربط بلدان المنطقة العديد من المصالح المشتركة. وفي السنوات الأخيرة، لاحظنا أن التعاون الإقليمي – سواء بشأن السودان أو الصراع في منطقة البحيرات الكبرى أو السلام والأمن في غرب أفريقيا – قد حقق نتائج هامة في معالجة النزاعات الإقليمية، وتخفيف التوتر وتيسير الاتفاقات الإطارية بشأن المسائل ذات الصلة. ونعتقد أن هناك مجالا كبيرا جدا للتفاوض والتعاون الإقليمي والحوار بشأن مسألة منطقة القرن الأفريقي. ونأمل بإخلاص أن تمضي بلدان المنطقة قدما على أساس مصالحها الوطنية والإقليمية طويلة الأجل وأن تهيئ معا، بطريقة بناءة، بيئة متناغمة تستفيد فيها جميع بلدان القرن الأفريقي من التعاون المتبادل.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): على غرار المتكلمين الذين سبقوني، أرحب برئيس جمهورية جيبوتي، فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، وأشكره على إحاطته الإعلامية التفصيلية عن الحالة في القرن الأفريقي، ولا سيما العلاقات بين بلده وإريتريا المجاورة. كما أشعر بالامتنان للمعلومات المفيدة التي قدمها لنا في ما يتعلق بالحالة في الصومال.

يمكن أن نضيف الآن الحالة التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على الحدود بين جمهورية جيبوتي وإريتريا إلى مجموعة العوامل التي تنشر حالة ارتباك وتعيق جهود السلام وآفاق التنمية في أفريقيا قاطبة. تواجه أفريقيا تحديات أخرى، ولا سيما، الممارسات التي تعرقل التنمية الاقتصادية، ولم يعد بإمكان أفريقيا إنفاق الموارد النادرة على المغامرات العسكرية التي لا طائل منها ولا مبرر لها. والنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، مثال على ذلك، ويناشد بلدي إريتريا التعاون مع الأمم المتحدة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الشأن، بما في ذلك، القرار

١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بغرض التوصل إلى حل سلمي لهذه الحالة.

وفي ما يتعلق بالصومال، نتشاطر التحليل المفيد الذي قدمه الرئيس غيله، ونرحب بدور حكومة جيبوتي ومشاركتها المهمة في البحث عن حل من شأنه أن يسمح لهذا البلد باستعادة السلام وبالتالي مكانته في المجتمع الدولي.

كما ندرك أن حكومة جيبوتي هي التي أطلقت اتفاق جيبوتي، الذي سمح بإنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وكما ذكرنا في عدة مناسبات، يبقى الصومال عضوا في الأمم المتحدة. ولذلك، لا بد أن تضطلع المنظمة بمسؤولية أكبر في ما يتعلق بهذه الدولة العضو، التي تعاني من الفوضى منذ أكثر من عقدين. ومن ثم، أصبحت زيادة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى. ونأمل أن يحقق مؤتمر إسطنبول حول الصومال إسهاما مهما في مساعدتنا على إحراز التقدم بشأن مسألة الصومال.

كما يجب الإشادة بمشاركة جيبوتي في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي هذا الشأن، نبقى مقتنعين بأن الحل الفعال لمسألة القرصنة سيتوقف على الاستجابة المناسبة لمشكلة الصومال بوجه عام.

الرئيس: سألقي الآن بيانا بصفتي ممثلا للبنان.

أجدد الترحيب، أولا، بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جيبوتي، وأشكره على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى الكلمات الطيبة التي خص بها بلدي لبنان.

يأسف لبنان للنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا ويتمنى إنهاء النزاع في أسرع وقت ممكن. ويؤكد، بالطبع، على ضرورة احترام سيادة جمهورية جيبوتي ووحدة وسلامة أراضيها، ورفض الاعتداء عليها. كما يدعو إلى احترام مبادئ حسن الجوار وعدم المساس بالحدود القائمة بين البلدين عشية الاستقلال، ويجب احترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) الذي يدعو إريتريا إلى سحب قواتها على الفور وفي مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع من صدور القرار. في هذا الإطار، يطالب لبنان إريتريا بتنفيذ كل بنود القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) بغية إنهاء حالة التوتر الناجمة عن النزاع الحدودي بينها وبين جيبوتي بالطرق السلمية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨. كما يدعو لبنان إريتريا إلى تسليم الأسرى والمفقودين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أسوة بما قامت به جيبوتي، وذلك إبداء لحسن النية.

ويشيد لبنان بالخطوات الايجابية التي قامت بها جيبوتي مثل سحب قواتها إلى مواقعها السابقة استجابة لقرار مجلس الأمن المذكور. وقد جاء قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن فرض عقوبات على إريتريا، نتيجة طبيعية لعدم تجاوب إريتريا. ويشيد لبنان بكل الجهود العاملة على حل هذه المسألة سلميا، وإنهاء التوتر ووقف المواجهة على الحدود بين جيبوتي وإريتريا.

وبالنسبة للصومال، فيهم لبنان التأكيد على دعمه لعملية جيبوتي للسلام، ويشدد على أن معالجة الوضع في الصومال لا يكون فقط من خلال محاربة التمرد والتركيز على الأمن، رغم أهمية ذلك، وإنما أيضا من خلال بناء المؤسسات والمساعدة الإنمائية. ويهم لبنان التركيز على النقاط التالية.

وفيما يتعلق بالأمن، نؤكد على أهمية تجهيز ودعم القوات النظامية الصومالية بشكل سريع للعمل على بسط سلطة الحكومة، وندعو المانحين لتعزيز مساعداتهم في بناء الأجهزة الأمنية الصومالية.

وبالنسبة للقرصنة، ندين أعمال القرصنة والسطو المسلح، ولا سيما أنها تشكل خطرا على الملاحة التجارية

والدولية، كما أنها تعيق وصول المساعدات الإنسانية. ونعيد تأكيد ما عبرنا عنه سابقا، من أن حل الأسباب الجذرية للقرصنة، في نهاية المطاف، يعيدنا إلى البر الصومالي، فالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر على البر، إضافة إلى استكمال العملية السياسية تبقى الأساس لحل مشكلة القرصنة.

بالنسبة للحالة الإنسانية، ندين هجمات المتمردين على العاملين في المجال الإنساني، ونحث المانحين على تقديم المزيد من الدعم، وخاصة لبلوغ أهداف النداءات الإنسانية للعام الحالي. وفي غياب قوة سلام دولية، فإننا ندعو الجهات المانحة إلى المساهمة في تسديد تكاليف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونثني على مساهمة الاتحاد الأفريقي لإحلال سلام دائم في الصومال.

وختاما، نشيد مجددا بجهود جيبوتي لإحلال السلام في منطقة القرن الأفريقي. ونشدد على أهمية تضافر الجهود لإنجاح مؤتمر اسطنبول القادم حول الصومال وعلى أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سبيل العمل على إحلال الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.